

التحليل الأمني عبر الإقليمي – مرجعيات ومستويات التحليل الإقليمي للأمن –

الدكتورة صورية زاوشي

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

الملخص

التأكيد على مستويات التحليل المتعددة للأزمات الأمنية في الوطن العربي، قد أسقط المفهمة التقليدية التي رسمت في نظام "وستفاليا" (1648) من أن الدولة لها التحكم الحصري في ما يجري في بيئتها الوطنية، وأن كل ما يقع تحت نطاق سلطانها القضائي يشكل مفردات سيادتها الوطنية المحصنة بنظام الأمم المتحدة. أثبتت مختلف الأزمات الأمنية التي تشهدها الدول العربية، أن ما يجري داخل الإقليم الليبي، لا يخص فقط حكومة الدولة أو أطراف الدولة المتصارعة، وإنما يعني تلك الأطراف التي تقع ضمن الجوار الإقليمي أو فيما وراءه. وبالتالي جوهر الإشكالية محدد في تحليل حالة التركيب التي تغشى الأزمة الأمنية للدولة الواحدة، في ارتباطها بالمستويات المختلفة للتأثير الأمني، سواء أخذ هذا التأثير شكل نقل صورة ومضمون التهديد إلى المناطق الأخرى، أو تغذت الأزمة نفسها من المناطق الأخرى.

الكلمات المفتاحية للدراسة: التحليل الأمني، المرجعية الأمنية، المستويات الأمنية، العمليات الأمنية.

تقديم

ظهرت أهمية تحديد مرجعيات ومستويات التحليل الإقليمي للأمن، خلال تلك المراجعات النظرية من قبل المنظرين الكبار⁽¹⁾ حول مفهوم وأجندة الأمن عقب الانهيار المدوي للاتحاد السوفيتي ونشوب النزاعات الأهلية في معظم المناطق التي كانت خاضعة لنفوذ الاتحاد السوفيتي في إفريقيا وفي أوروبا الشرقية. لقد تعرضت الأطروحة التقليدية للواقعية/الواقعية الجديدة حول أولوية الأمن القومي للدولة إلى انتقاد شديد

بسبب الانتهاكات المريعة لحقوق الإنسان تحت مبرر حماية البقاء القومي الدولي، ليس فقط بواسطة ممارسة القتل بشكل كبير في الحروب التقليدية، ولكن كذلك أيضا بسبب النفقات حول الشؤون العسكرية والدفاع في سياق سباقات التسلح والإعداد للحرب على حساب مشاريع التنمية الاقتصادية والإنسانية وتحسين الرفاهية الاجتماعية.

إشكالية الدراسة

تشكل مختلف التهديدات الأمنية المتدفقة من البيئة الأمنية للدولة المتأزمة، بؤرة عدم استقرار خطيرة للمنطقة المجاورة، خاصة بالنسبة للمجتمعات التي تعاني-أصلاً- من هشاشة أمنية، مما يجعلها تجذب أطرافا متباينة من المستوى الإقليمي والمستوى الدولي. ومع الانخراط متعدد الأطراف في الأزمات الأمنية، اصطبغت بخاصية التعقيد المتزايد وصعوبة صناعة التوافقات السياسية المؤدية إلى إجلاء الفوضى والانقسام السياسي والأمني في الدولة المتأزمة، جراء التورط المباشر وغير المباشر لبعض الأطراف الإقليمية في إذكاء الانقسامات والاحترا ب الأهلي، مع وجود بنية اجتماعية تقليدية غير ناضجة سياسيا ومؤسسات الدولة الهشة. يمثل مبدأ التخومية « Adjacency » إحدى المتغيرات المستقلة التي تؤثر في الديناميكيات الأمنية الإقليمية التي تعمل على إنتاج الديناميكيات الأمنية العابرة للحدود، على افتراض أن التقارب الجغرافي الذي يعني في جوهره الاستراتيجي التقارب في التأثير المتبادل لمفهوم الأمانة، التي تتضمن المكونات العسكرية والسياسية والسوسولوجية والثقافية؛ مما يخلق الترابط الوثيق بين المستويات المختلفة للتحليل الإقليمي للعلاقات الأمنية بين الوحدات السياسية، ومن ثم، يكون الأمن أو عدم الأمن مرتبطا بالتقارب الجغرافي في المنطقة أو ما بين منطقة وأخرى.

لذلك يمكن صياغة السؤال العام للإشكالية البحثية على النحو التالي:

ما هي مرجعيات ومستويات التحليل الإقليمي للأمن وحدود تأثيراتها على الاستقرار الإقليمي وما بين الإقليمي؟

للإجابة على هذا السؤال العام، لابد من طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي بالإجابة عنها سوف يتم الإحاطة بالإجابة على السؤال العام للإشكالية البحثية، والتي يمكن تحديدها في مجموعة النقاط التالية:

1. ما هي أهم مرجعيات التحليل الإقليمي للأمن؟
2. ما هي أبعاد البيئة الأمنية الداخلية والخارجية في الغطاء الأمني الإقليمي؟
3. ما هي مستويات التحليل الأمني عبر إقليمي؟
4. ما هي عمليات التحليل الأمني عبر إقليمي؟

منهج الدراسة

بسبب الطبيعة التحليلية للدراسة، سوف يتم تبني المنهج الوصفي، الذي يعرف بأنه: "طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميًا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة".⁽²⁾ وهناك من يعرفه بأنه: "يقوم... على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها".⁽³⁾ وهناك من يرى أن البحوث التي تعتمد على الوصف هي: "البحوث التي تركز على دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بوصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع ما أو جماعة ما، إذ بعد الدراسة الكشفية يتم التنقل بين الفروض التي تم استخراجها للتوصل إلى أهمها".⁽⁴⁾ وهناك من يرى أداة الوصف: "تحاول... جمع بيانات دقيقة عن الظاهرة التي يتصدى لدراستها في ظروفها الراهنة وإن كانت تحاول أحيانًا تحديد العلاقات بين هذه الظاهرة والظواهر التي يبدو أنها في طريقها للتطور أو النمو ووضع تنبؤات عنها".⁽⁵⁾

محاوير الدراسة:

- المحور الأول: مرجعيات التحليل الإقليمي للأمن
- المحور الثاني: مستويات وعمليات التحليل الإقليمي للأمن
- المحور الأول: مرجعيات التحليل الإقليمي للأمن

أولاً: مرجعية ما بعد الحداثة

من ناحية الامتداد الاستمولوجي، ترجع الانتقادات المبكرة للأطروحة الواقعية التقليدية إلى منظري ما بعد الحداثة وما بعد الوضعية،⁽⁶⁾ على خلفية أحداث الانتهاكات المريعة التي ارتكبت في الحرب العالمية الثانية باسم مشروع الحداثة؛ لكن بسبب قسوة

الحرب الباردة وهيمنة أطروحة الردع النووي على العلاقات القطبية، لم تلق هذه الأطروحات انتباها كافيا من قبل الباحثين في الدراسات الأمنية آنذاك. في كل الأحوال، كان النقاش منصبا حول مرجعية الأمن المدفوع بواسطة الآثار الأمنية المربعة لهيمنة الدولة كمرجع نهائي أمني، المؤسس على فكرة نظام "وستفاليا" في منتصف القرن السابع عشر من جهة، والفراغ الاستراتيجي الكبير عقب اختفاء الاتحاد السوفيتي كقطب موازي للولايات المتحدة في النظام الدولي من جهة أخرى. مثل هذه التطورات لم تؤثر فقط باتجاه مرجعية الأمن وإنما في بروز أجندة جديدة ضاغطة على المجتمع الدولي، ودور الدولة المثير للجدل وفي بعض الأحيان للقلق حول قدراتها في احتواء التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية على حد سواء، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وظهور ما يسمى بالإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.⁽⁷⁾

هناك عامل إضافي معزز لظهور المناقشات النظرية حول مرجعية الأمن المحدد في تلك التجمعات الإقليمية وما بين الإقليمية والعالمية حول مجالات القضايا المختلفة (التكامل الاقتصادي، مناطق التبادل التجاري الحر، البيئة، حقوق الإنسان، الأسرة والمرأة)، التي تمارس سلطتها فوق سيادة الدولة كمؤشر على التآكل المأساوي لسيادة الدولة وقدراتها حول إشباع الحاجات الوطنية، ليس الأمنية فقط وإنما أيضا الاقتصادية-الاجتماعية وكذا الثقافية. بالنسبة للواقعية الجديدة، هناك صعوبات كبيرة تحول دون حدوث التعاون الكثيف بين الأطراف الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بسبب استمرار انعدام الثقة والمنافسة الأمنية في العلاقات الدولية، خاصة مع عودة التوتر العسكري "أوراسيا" ما بين روسيا والقوى الأطلسية منذ أزمة جورجيا في أوت 2008، والانهييار الأمني الكبير في أوكرانيا عام 2014. تتغذى الأزمات الأمنية في هذه المنطقة وفي شرق المتوسط بسبب الخلاف الاستراتيجي بين روسيا والولايات المتحدة حول الأزمات الأمنية، وتساعد مستويات الريبة، التي هي السبب الرئيسي في إنتاج التوترات الأمنية بين الدول. السبب الخلفي بالنسبة للواقعية الجديدة⁽⁸⁾ في الآثار الإستراتيجية هو الاعتقاد الثابت في استمرار الدولة كمرجع نهائي في الأمن، وبالتالي تترتب عنها كل الأفعال والقرارات العسكرية مثل المساعدة الذاتية وسباق التسلح والاستعداد للحرب وما إلى ذلك. ليس هذا فحسب، ولكن أيضا تتصاعد المخاوف لدى الدول من الوقوع

ضحية محاولات الغش والخداع من بعضها البعض، وبالتالي تسخر موارد كبيرة لمراقبة وجمع المعلومات حول سلوكيات بعضها البعض، ومن المفارقات المثيرة أن هذه العملية امتدت حتى إلى التجسس على الحلفاء، وفق المعلومات التي وردت في وسائل الإعلام حول تجسس الولايات المتحدة على مسئولين كبار في ألمانيا وفرنسا في جوان 2015.

ثانياً: مرجعية توازن القوى الإقليمي

الحقيقة أن استمرار الدولة كمرجع نهائي للأمن من المنظور الواقعي، يؤثر على العالم العربي وشمال إفريقيا من خلال تصعيد النزاعات الأهلية وتغذية الفوضى الأمنية، الناجمة عن الخلافات العميقة بين روسيا والولايات المتحدة حول أزمات المنطقة (سوريا وليبيا على وجه الخصوص). صحيح أن في المثاليين الآخرين، لم تؤثر المرجعية التقليدية للأمن في ظهور المشاكل الأمنية بشكل مباشر (مثلاً ظهور سباق تسلح إقليمي تقليدي)، وإنما الانقسام الدولي أضعف فرص صناعة التوافقات السياسية على المستوى الوطني بين الفواعل تحت وطنية (الحالة الليبية) أو بين الحكومة والمعارضة (الحالة السورية)؛ ومن ثم هي أزمة أمنية مركبة من خليط الأمن القومي والأمن المجتمعي والأمن الإقليمي. وبالتالي استمرار مرجعية الدول في إنتاج الأمن في شكله الصارم قد فاقم ظهور الاضطرابات الأمنية ذات الأبعاد المجتمعية بدل الاستقرار والسلم الأهلي، لذلك ظهرت الضرورة المتزايدة لتغيير مرجعية الأمن من الدولة الوطنية نحو أهمية الجماعة أو الفرد. انهيار الأمن القومي، وتصاد وتدفق النزاعات الأهلية، وتمزق سوسيولوجيا المجتمعات، وشيوع الفوضى الأمنية عبر الحدود، كلها ديناميكيات أمنية ناتجة عن الانقسام الدولي الحاد بين روسيا والغرب بشكل عام، الانقسام الاستراتيجي المحفز بواسطة التناقض في المصالح الوطنية بين الطرفين المتعلقة بأجندة الواقعية/الواقعية الجديدة⁽⁹⁾. النتيجة المهمة فيما يتعلق بالعالم العربي وشمال إفريقيا، هي أن مرجعية الواقعية حول الأمن قد ساهمت في عدم الاستقرار المجتمعي بشكل مريع، سواء من حيث ممارسة القتل الجماعي داخل المجتمعات، غياب التنمية، ظهور الدول الفاشلة أو تصاعد الجماعات الإرهابية؛ بحيث وجدت معظم دول المنطقة نفسها غير معنية بالمساعدة الذاتية، المأزق الأمني والمنافسة الأمنية من أجل احتواء مثل هذه التهديدات، وإنما لا بد من إحداث مراجعة شاملة لقضية الأمن الذي يعني بالدرجة الأولى المجتمعات وليس الدول.

ثالثاً: مرجعية المجتمع والدول في الأمن

المشكلة الحادة القائمة في العالم العربي وشمال إفريقيا هي وجود حد فاصل وواضح بين مرجعية الدول والمجتمع في الأمن، بسبب الوضعية الهشة لكثير من مؤسسات الدولة والتخلف الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي الذي تعاني منه المجتمعات؛ ومن ثم أصبح بقاء الدولة في مهب الريح، الذي تنهار معه البنية الأمنية وكل أشكال الاستقرار المجتمعي بواسطة الانتهاكات المريعة لحقوق الإنسان والانتشار الواسع للنزاعات الأهلية والمذهبية. ففي الحالة الليبية، المطالب الأولية والأكثر حيوية بعد الحرب الأهلية هي إعادة بناء الدولة التي تعني في المقام الأول بناء القوات المسلحة لحماية المنشآت الإستراتيجية (حقول النفط، خطوط الإمدادات النفطية وموانئ التصدير والتكرير والبنية التحتية للدولة الخاصة بالمواصلات والجسور والمطارات والموانئ)، المواقع الحيوية (مباني البرلمان، الحكومة والوزارات المختلفة) وحراسة الحدود، وكذلك بناء الأجهزة الأمنية من أجل تأمين المدن، وعودة الحياة الطبيعية للناس ومنع العنف ومكافحة أعمال السلب والنهب والسطو على مؤسسات الدولة. في خضم تعهد بناء الدولة كإطار مرجعي للأمن الوطني، يجب دعم العملية بالاعتبارات الإنسانية، متطلبات الأمن المجتمعي والسلم الأهلي مثل حقوق الإنسان، دور المجتمع المدني، التعددية الحزبية، مبدأ التداول على السلطة، حكم القانون والشفافية؛ وبالنسبة للدولة المدنية وليس الشمولية كما كان من قبل. وبالتالي مرجعية الأمن في الحالة الليبية ومعظم حالات العالم العربي هي خليط ما بين مفهوم الدولة القومية والمجتمع المدني التعددي الذي يضمن جذب جميع مكونات المجتمع نحو العملية السياسية والتفاعل السلمي بدل المجتمع الشمولي المغلق الأكثر ميلاً نحو الأدوات العنيفة في الاتصال السياسي.

رابعاً: مرجعية البيئة الأمنية الداخلية

الجانب الآخر في مرجعية الدولة في الأمن ضمن أطروحة الواقعية الكلاسيكية،⁽¹⁰⁾ يكمن في أن أمن الدولة الوطنية ليس مهدداً بواسطة العوامل التقليدية المتعلقة في وجود أعداء في البيئة الخارجية يملكون جيوشاً وقوات برية مزودة بعتاد عسكري تمكنهم من احتلال الدولة أو اقتطاع جزء من أراضيها. و هو الحال في ليبيا، حيث أن الدولة الوطنية والبقاء القومي كمرجع نهائي في صياغة مضامين الأمن ليس معرضاً بالدرجة

الأولى للتهديدات القادمة من البيئة الخارجية أي الدول المدفوعة بواسطة سباق التسلح وميول الغزو والسيطرة؛ وإنما هو مهدد بواسطة الصراعات المجتمعية الداخلية، النزاع على السلطة، والتنافس على الثروة، وبشكل أقل بواسطة النزعة المحافظة للمجتمع التي تميل إلى استخدام العنف في السياسة. صحيح أن هناك مصفوفة من التهديدات قادمة من البيئة الإقليمية، لكنها ذات خاصيات غير تقليدية مثل الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة والإرهاب. في مقابل ذلك، هناك البيئة الأمنية الداخلية الهشة التي لا تستطيع الصمود أمام اختراق مثل هذه التهديدات، وبالتالي تبنى القدرات العسكرية والأجهزة الأمنية ليس لبناء توازن إقليمي للقوى أو الانخراط في سباق التسلح كما تطرح الواقعية/ الواقعية الجديدة،⁽¹¹⁾ وإنما بالدرجة الأولى لحماية البيئة الوطنية من عطب التهديدات التقليدية والجرح المجتمعي (ردع النزاعات المذهبية، الإيديولوجية والدينية ومناهضة التطرف). وبذلك، مرجعية الأمن لا تولد الديناميكيات الأمنية التقليدية (المنافسة الأمنية، المساعدة الذاتية، المأزق الأمني وغيرها)، وإنما تعزز الاستقرار الأهلي الذي يهدد الطريق أمام العمليات المجتمعية للتفاعل بفعالية تدفع بالمجتمع قدماً نحو الأمام. وبالتالي تشتق تلك الأصوات،⁽¹²⁾ التي نادى بإعادة صياغة أو تعديل أو تغيير في بعض الأحيان مرجعية الأمن، أهميتها من بيانات ووقائع إمريقية متماسكة نسبياً، بالرغم من أنها متباينة من بيئة لأخرى ومن منطقة لأخرى، إنها المراجعات المطلوبة التي تستجيب للمتطلبات الأمنية الصلبة وفي نفس الوقت لا تهمل الحاجات المجتمعية المتعلقة بإقامة مجتمع مدني تعددي، متسامح ويقبل بالآخر.

خامساً: مرجعية الأمن التحرري

إن المرجعية المركبة التي هي خليط من أمن بقاء الدولة وأمن المجتمع سوف تعمل باتجاه تبديد المخاوف اليومية للمواطنين العاديين حول مشاكل التنمية، الوظائف، التعليم، الرفاهية الاجتماعية، التأمين الصحي، وغيرها من عوامل السلم الأهلي، تحت سقف دولة مستقرة تضمن الأمن القومي لإقليم الدولة ضد اختراق عوامل عدم الاستقرار القادمة من البيئة الخارجية. إنه الأمن المتعلق بالتحرر - كما يطرح أنصار النقدية الجديدة⁽¹³⁾ من التهديدات البيئية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشمل المواطنين العاديين، وبالتالي نكون بصدد الأمن المتعدد الأبعاد

والقطاعات والخصائص، لكن في نفس الوقت يجب التأكيد على حيوية استمرار الدولة ضد تهديدات الانقسام المجتمعي، الصراعات المذهبية والتمزقات السوسولوجية. لقد جعلت كل هذه الاعتبارات السابقة مجتمعة التي تندرج ضمن مستوى تحت وطني للتحليل الأمني، "كين بوث"⁽¹⁴⁾ Ken Booth " اقترح الفرد كمرجع نهائي للتحليل، على افتراض أن أمن الفرد هو النواة الأولية التي سوف ينسج عليها باقي مستويات اشتقاق الأمن، عندئذ سوف لا تتحول أهمية البقاء القومي للدولة إلى مصدر عطب وانتهاك حقوق الإنسان التي تنتج بدورها أشكال مختلفة من الفوضى الأمنية، أو تجعل عمر الاستقرار المجتمعي قصيرا جدا. والتجربة الليبية هي أحسن مثال في هذا الصدد، بحيث أن بعد النزعة المركزة على الدولة طيلة أربعين عاما من حكم القذافي، تحولت ليبيا إلى دولة فاشلة وأصبح من الصعب إعادة النظام من جديد وتخطي بسهولة المرحلة الانتقالية عقب سقوط النظام السياسي السابق. لذلك، يعتقد بوث أن تحرر الفرد من عاطفة الخوف من أشكال التهديد النفسي والاقتصادي هو المكوّن الرئيسي في مرجعية الأمن البديلة، والمناسبة التي تثبت الاستقرار على المستويات الدنيا قبل العليا التي تمثل قاعدة أشكال الأمن الأخرى.

سادساً: مرجعية مركزية الدولة

التأكيد على أهمية الأمن الفردي كـ مكوّن رئيسي في المرجعية الأمنية، لا يعني بأي حال من الأحوال انفصال الفرد عن الدولة أو إلغاء أهمية العلاقة الوظيفية والدولة التي ينتمي إليها، لكن الأكثر أهمية أن المصدر الرئيسي في تقويض الأمن الفردي هو التطرف في طرح وتصور أمن الدولة بواسطة صناعة الأعداء الوهميين في البيئة الخارجية (كما كان يفعل معمر القذافي طيلة أربعين سنة من حكمه)، من أجل إحكام السيطرة الصارمة والقاسية على مشاعر وفيزيولوجية الفرد. النتيجة الأكثر سوء عند التضحية بالأمن الفردي لصالح أطروحة "مركزية الدولة Statism" المقترحة من قبل الواقعية الكلاسيكية،⁽¹⁵⁾ هي الدخول في الخيارات الخطيرة التي تورطت الدولة في نزاعات خطيرة مع الدول الأخرى وتبدد الموارد الوطنية؛ الخيارات التي من شأنها أن تنتج اقتصاديات هشة لا تستجيب للحاجات الشعبية المتنامية عبر الزمن حول قضايا العمل، التعليم،

الخدمات وغيرها وبالتالي تتراكم المشاكل المجتمعية التي تتحول بدورها إلى بؤر للآزمات الأمنية التي تضعف الدولة من داخلها وليس في مواجهة أعدائها الخارجيين.

السبب الآخر المعزز لعملية إعادة صياغة مرجعية الأمن، أن المرجعية التقليدية المركزة على أولوية الدولة القومية من قبل أنصار الواقعية/الواقعية الجديدة لا تساعد الظروف الأمنية في دول الجنوب، التي تواجه مشاكل وتحديات أمنية غير تلك المطروحة في دول الشمال الصناعية والغنية. إن الشعوب في النصف الجنوبي من العالم تصارع من أجل البقاء اليومي، مخاوف المجاعة، التخلف، التصحر وانتهاكات حقوق الإنسان والتمزقات السوسولوجية؛ في حين نجد مجتمعات الغرب الصناعي كانت تواجه تحديات الردع النووي ومخاطر انتشار الأسلحة النووية؛ وبالتالي مرجعيات الأمن تختلف من منطقة لأخرى وفقا لتمايز حاجات ومجتمعات العالم من منطقة لأخرى. معظم دول العالم العربي تواجه تحديات من داخل بيئاتها المجتمعية بدل القادمة من البيئة الخارجية، من قبيل شرعية الأنظمة السياسية، تصاعد النقمة الشعبية ضد حكوماتها بالإضافة إلى تخلف اقتصاديات المنطقة.

بناءً على الظروف القائمة في الدول العربية وعلى رأسها ليبيا، نجد أن أطروحة النظرية النقدية الجديدة⁽¹⁶⁾ لها قيمة تحليلية في التركيز على المشاكل العميقة للأمن المحددة في تلك التهديدات التي تواجه الناس فرادى، المهددين بواسطة أدوات الدولة وأساليبها في تثبيت أمنها، عندما تشن حروبا ليس للشعوب مصالح فيها واضحة. من وجهة النظر النقدية، لا يمكن القيام بمثل هذا التحليل إلا بواسطة نقض الأسس النظرية للتفكير التقليدي، والاعتماد على فكرة التحرر من أشكال الخوف المختلفة وهذا يعني اعتبار الفرد المرجع النهائي في مفهمة الأمن.

سابعاً: الجماعة كمرجعية للأمن

التأكيد على أهمية مصادر التهديد غير التقليدية في تحليل قضية الأمن، تراجع دور الدولة المهيمن في توفير حاجات الأمن والتباين الملحوظ في أولويات الشعوب في الاهتمامات والأجندة من منطقة لأخرى، كلها متغيرات رئيسية تساهم في تماسك أهمية الجماعة كمرجع نهائي للأمن بغض النظر عن خاصيات، اهتمامات، أبعاد ومكونات

هذه الجماعة. بالنظر إلى خاصيات البيئة الإستراتيجية للبلدان العربية -ليبيا مثلاً-، تبرز أهمية الجماعة كمرجعية لصناعة البيئة، بسبب أن هذه الفواعل غير قادرة على توفير أمنها دون مساعدة الآخرين، سواء من قبل دول الجوار أو من قبل دول أخرى (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي). ففي الحالة السابقة، تصبح الجماعة هي المرجع النهائي، بسبب أن أمن الوحدات لا يتحقق إلا ضمن أمن الجماعة الذي يراعي صفا من القطاعات المادية والمعنوية للأمن الممتدة من الثقافة والإدراكات إلى خلق الوظائف وتنظيف البيئة؛ وهي المفهمة المطروحة من قبل أنصار النظرية التكوينية⁽¹⁷⁾ والجماعة الأمنية.⁽¹⁸⁾ كلا النموذجين النظريين يشتركان في التأكيد على الرابطة الوثيقة بين العناصر المادية والمعنوية في إنتاج الاستقرار الأمني داخل المجتمعات، بحيث أن مشاريع التنمية وخطط توفير الوظائف وتحسين قطاعات الخدمات تكون دون جدوى في بيئة تنتشر فيها أفكار التطرف، الكراهية للآخر، انتهاكات حقوق الإنسان وشيوع مشاعر الخوف على المجتمع.

يتضمن مفهوم الجماعة خاصية التعدد والتنوع في السوسيولوجيا وكذا المصالح بين الأطراف المكونة للجماعة، لذلك يعتقد المدافعون⁽¹⁹⁾ عن الجماعة كمرجعية للأمن بأن هذه الفواعل يتماثلون حول الإيديولوجيا العامة، الانتماء الحضاري، الهوية المشتركة، نمط النظام السياسي وأهمية المجتمع المدني والإدراكات العامة المتبادلة، لكن في نفس الوقت لكل طرف هامش من الخصوصية في مفهمة مصالحه وأولوياته الوطنية. يمكن الاستشهاد على ذلك بالتباين في المصالح والاهتمامات الوطنية بين الدول الاسكندنافية والأوروبية فيما يتعلق بالعملية الأوروبية، المهاجرين، وقضايا البيئة؛ بالرغم من أن مثل هذه التباينات لا تخرج عن الإطار العام للجماعة، على اعتبار أن الأطراف يشتقون الإطار العام لسلوكهم الوطني والخارجي من خاصيات الجماعة التي ينتمون إليها. في حالة مجموعة الدول المغاربية، أن الوضع الأمني القائم في ليبيا (نموذجاً) يفرض عليها أن تتصرف بشكل جماعي من أجل مخاطر التهديدات المتدفقة من ليبيا، والتي تكون أولى خطواتها انتشار الوضع الأمني الوطني المبعثر من التقهقر إلى وضعية الحرب الأهلية القاسية التي تلغي كل خيارات العودة من جديد إلى مفهوم الدولة-المجتمع الليبي. بمعنى آخر، أن أمن جماعة المغرب العربي مشتق من استقرار وأمن الوحدات السياسية وفي مقدمتهم ليبيا، إذ تشير حادثة الهجوم على فندقين في سوسة بتونس

بتاريخ 2015/06/26 الذي أدى إلى سقوط 39 ضحية، بأن المهاجم قد تلقى تدريباً ونسق عمله الإرهابي مع جماعات إرهابية في ليبيا؛ وبالتالي سوف تمتد إستراتيجية احتواء الإرهاب والتطرف إلى المنطقة ككل، من أجل استقرار وتأمين مجتمعات الجماعة المغربية. أمن الجماعة المغربية لا يتضمن فقط العنصر العسكري-الأمني، وإنما يشمل جميع القطاعات الأخرى ذات العلاقة بمفهوم الأمن الموسع المطروح ضمن المراجعات الجديدة⁽²⁰⁾ في تراث نظرية العلاقات الدولية.

دائماً في سياق تحليل الإطار النظري لمرجعية الأمن فيما يتعلق بالأزمة الليبية، فإن الجماعة ليس لها بالضرورة حدوداً جغرافية واضحة، وإنما تتمدد وتتقلص بناءً على مصادر التهديد وعدم الاستقرار الملازمة للأزمة الليبية؛ بحيث يمكن أن تشمل الجماعة أطرافاً من شمال وجنوب المتوسط. إلا أن هناك صعوبة واضحة في إمكانية عمل مثل هذه الجماعة بسبب التباينات الحادة بين الأطراف في النمو الاقتصادي والمحتوى الثقافي لمجتمعات المنطقة. في نفس الوقت، هناك دوافع أمنية إقليمية أكثر تقارباً حول ضرورة العمل الجماعي لانتشال ليبيا من الفوضى الأمنية، وإعادة تأهيل البنية الأمنية وكذا الاقتصادية والسياسية من أجل وقف تدفق التهديدات نحو البيئات المحلية للدول المجاورة والقريبة من بؤر النزاع. فإذن، البعد الرئيسي للجماعة هو الأمن بالدرجة الأولى ولكن في مضمونه الموسع الذي يضمن أمن واستقرار المجتمعات التي تأمن ضد انتهاكات حقوق الإنسان، الحصول على فرص التنمية، الديمقراطية والتعددية السياسية المؤدية إلى المشاركة الشعبية الشفافة في عملية صناعة القرار الوطني والإقليمي. تشكل العناصر السابقة مفهوم الهوية المشتركة التي تتقاطع حولها سلوكيات الأطراف، وتتصرف بشكل جماعي إزاء التهديدات والمصالح المشتركة، على افتراض أن الأبعاد العميقة لاستقرار المنشود من قبل الأفراد والجماعات هو ذلك الذي يأخذ في الحسبان المطالب الحقيقية وجوانب القلق والطموح بالنسبة لأغلبية الشعوب في المنطقة المفترضة التي سوف تكون وعاءاً للجماعة الأمنية. وبذلك، يجب النظر إلى الجماعات بأنها فواعل لها ديمقراطية، هوية مشتركة، قواسم قيمية، ومعاني وإدراكات إيجابية متقاربة حول البيئة الإقليمية والمحلية وطريقة معالجة المشاكل والتحديات الأمنية المشتركة.⁽²¹⁾

فيما يتعلق بقضية السيادة الوطنية للدول التي تشكل الجماعة الأمنية، لا شك أن الدول لا تتنازل عن سيادتها الوطنية ولا سلطاتها القانونية كلية إلى حد تصبح

فيه الجماعة هي الممثل الوحيد للسيادة، ولكن المصالح بعيدة المدى، إدراك الحاجة الأمنية للآخرين، تصاعد التهديدات المشتركة غير التقليدية، الهوية المشتركة وغيرها من القواسم المشتركة التي تجعل الأطراف تدرك، تصنع القرارات وتتصرف جماعياً، تحول الجماعة إلى مرجع في صياغة مفردات الأمن. النتائج العملية المهمة هي تحليل السلوك المحلي، الوطني والإقليمي وفق الإطار العام لمرجعية الأمن، وهو الوضع الذي تختفي معه الديناميكيات الأمنية (سباق التسلح والمنافسة الأمنية وغيرها من أجندة أنصار الواقعية الجديدة)⁽²²⁾ المنتجة لحالة الخوف وعدم الاستقرار واستنزاف الموارد الكبيرة على حساب التنمية وحقوق الإنسان. بمعنى آخر، بينما الدول المكوّنة لجماعة الأمن مازالت ذات سيادة في المعنى القانوني الرسمي، إلا أن سيادتها، سلطتها، وشرعيتها مرتبطة وتستمد قيمتها من جماعة الأمن من خلال جانبيين أساسيين، أولهما أنه بالتزامن مع عدم إلغاء مفهوم الجماعة لشرعية الدولة وتعويض قيمتها الوطنية الرمزية، فإن الجماعة سوف تعمل على نقل جزء كبير من أدوار ووظائف الدولة إليها حول القضايا التي تتخطى أعباؤها الأمنية وتكاليفها الاقتصادية قدرات الدول فرادى، ويعني بطريقة أخرى إلغاء مفهوم المساعدة الأمنية المطروح من قبل الواقعية الهجومية. فإذا كانت الدولة كمرجع نهائي للأمن، من منظور النظرية الواقعية، تمارس دور الحامي الأمين للأمن القومي، فإنها ضمن الجماعة الأمنية سوف تمارس دور العميل الذي يسعى وراء المطالب المختلفة للجماعة: الأمن، الرفاهية الاقتصادية، حقوق الإنسان، نظافة البيئة وما إلى ذلك؛ وبالتالي سوف يتم إعادة مفهمة مرجعية الأمن نحو الجماعة التي تصبح الدولة إحدى أطرافها، ليست مدفوعة بواسطة الأناية الوطنية المستنزفة للموارد، وإنما بواسطة المكونات التي تجعل الحياة الإنسانية ذات معنى؛ بشكل يجعل الدولة ذات قيمة اجتماعية بدل أمنية في نظر وإدراكات مواطنيها.

يتحدد الجانب الثاني في المحتوى المعياري المتضمن في سلوك الدولة داخل الجماعة الأمنية، الذي يمكن أن يتضمن معايير وشروط السلم الأهلي مثل حكم القانون، الشفافية، الشرعية الشعبية عبر الانتخابات الحقيقية، التعددية السياسية والثقافية، وواجباتها ومسؤوليتها نحو البيئة الإقليمية، وحماية الأقليات بالإضافة إلى كفاءة الأداء الاقتصادي. علاوة على ذلك، يمكن النظر للدول كعملاء في الجماعة فوق قومية الإقليمية، تتجمع مخرجاتها السلوكية في المصب العام للجماعة التي تمثل القواسم المشتركة

لشعوب المنطقة. في نفس الوقت، يمكن للدول أن تبقى عملاء أحرارا، يتصرفون وفق إملاءات تفضيلاتهم السياسية-الاقتصادية، طالما أن هذه التفضيلات هي مؤطرة رمزيا ومعياريا بواسطة الفهم المشترك لمصالح الجماعة والقواسم المتعددة الخاصيات والأبعاد والمجالات بين الأعضاء. سوف تسقط مفهمة الجماعة ومضامينها المعيارية والمصلحية من مستوى الدول كوحدات سياسية، إلى المجتمعات كقوائم سوسيولوجية وثقافية وإثنية تعطي معنى أمني للجماعة. يحتفظ الناس بانتمائهم الوطني لدولهم، وفي نفس الوقت يصبحون مواطنين إقليميين في الجماعة الأمنية.⁽²³⁾

المحور الثاني: مستويات وعمليات التحليل الإقليمي للأمن

يتضمن إطار التحليل الإقليمي في هذا المحور ثلاثة مستويات مهمة في تفسير تعقيدات الترابط الأمني ما بين الإقليمي، بحيث لا يمكن تصور الاستقرار لأي وحدة بعيدة عن الأخرى أو منفصلة عما يجري في محيطها الإقليمي:

(1) تكمن مفهمة المستوى الأول في الشروط الموضوعية المساعدة على التنبؤ بظهور الجماعة الأمنية المترابطة بواسطة العلاقات الرمزية-الاقتصادية والمعيارية التي تتلاشى أو على الأقل تتراجع معها ملامح ومضامين علاقات القوة الصلبة؛

(2) يتعلق المستوى التحليلي الثاني بعلاقة التفاعل الإيجابية بين الأطراف، الديناميكيات السلمية والميل نحو النزعة التبادلية بين الأطراف لكل المحتويات القابلة للتبادل بين الأطراف مثل البضائع، الاتصالات، الأموال، العمالة، الخبرات، المهارات وحتى التجارب المجتمعية والسياسية التي يمكن أن تعزز في نهاية المطاف تفوق الجماعة وتماسكها الأمني والوظيفي وتفاعلها المتلاحم إزاء القضايا والاهتمامات والإدراكات المشتركة؛

(3) يختص المستوى الثالث بتحليل عامل الثقة المشتركة وبلورة الهوية الجماعية كمرجعية في توجيه السلوك الإقليمي للجماعة، وكعامل منتج لشروط الاستقرار الأمني عبر الإقليمي.

تنطوي مضامين المستوى التحليلي الثالث على أهمية تحليلية حيوية في تفسير العلاقات الأمنية الإقليمية، على خلفية أنها سوف تستبدل بعوامل عدم الاستقرار

المطروحة من قبل أنصار الواقعية الجديدة⁽²⁴⁾ مثل الريبة، الهوية الوطنية والمصلحة الوطنية التي عادة ما تدفع بالدول إلى سفك الدماء من أجلها وشن الحروب المدمرة من أجل المحافظة عليها وتأمينها. ومن ثم، لابد من طريقة أخرى يمكن بواسطتها تقليص الكلفة الأمنية-الاقتصادية للآثار الناجمة عن العلاقات الأمنية القاسية بين الدول خارج الإطار الإقليمي السلمي الذي يوفر مناخ الاتصال الأمني بين الأطراف ويصحح الإدراكات المشوهة ومخاوف مواقف الريبة والشك في نيات الأطراف نحو بعضها البعض. لا يمكن للأطراف أن تتأكد من نيات بعضها البعض حول الخطوات السلوكية اللاحقة، إلا إذا توفر إطار إقليمي جماعي تتقاسم فيه مرجعية الانتماء، أجندة التفضيلات والشفافية حول القضايا العسكرية.

أولاً: مستوى العلاقات الرمزية - الاقتصادية والمعمارية

بسبب المناخ السياسي-الأمني المتضمن العوامل الخارجية والداخلية الضاغطة نحو التداول، صناعة القرار والعمل الجماعي عبر الإقليمي حول مجالات القضايا المتعددة القطاعات والمركبة الخاصيات، تندفع الدول باتجاه بعضها البعض وتبدي الرغبة في تنسيق علاقاتها الأمنية؛ يتعمق العمل الإقليمي في المستويات الوطنية لصناعة القرارات وصياغات السياسات المتعلقة بالشؤون الإقليمية، بحيث يتم تبني السياسات التي تنتج المخرجات المعززة للنزعة الإقليمية، وتأخذ بعين الاعتبار مصالح واهتمامات الأطراف الإقليمية؛ التي سوف تتحول بدورها إلى مصادر لتشجيع وتعزيز النزعة الإقليمية في البيئات الوطنية لدى الأطراف الإقليمية الأخرى.

هناك عدد من العوامل التي تحرك الأطراف نحو بعضها البعض، يمكن تحديدها في:

1. التطورات التكنولوجية أو ما يسميه البعض بثورة تكنولوجيا المعلومات؛⁽²⁵⁾
2. التهديد الخارجي الذي يدفع الدول إلى تشكيل الأحلاف وتكثيف التعاون الجماعي؛
3. الرغبة في تقليص دائرة الريبة والخوف المتبادل عبر التنسيق الأمني الجماعي؛
4. التفسيرات الجديدة المشتركة للواقع الاجتماعي وأسلوب الحياة؛
5. التحولات الاقتصادية نحو عولمة عناصر الإنتاج الوطنية؛
6. أنماط الهجرة والديمغرافيا والتغيرات في البيئة الطبيعية.

كل هذه التطورات وغيرها يمكن أن تدفع الدول إلى النظر باتجاه بعضها البعض ومحاولة تنسيق سياساتها من أجل تعزيز الامتيازات المتبادلة، سواء تعلق الأمر بالشؤون الأمنية أو القضايا الاقتصادية. ليس هناك توقع بأن هذه الاعتبارات الأولية وأفعال التعاون تنتج الثقة أو الثقة المتبادلة بين الأطراف الإقليمية، ولكن بسبب أنها تفترض الوعد بمزيد من عمليات تلطيف العلاقات الإقليمية ومزيد من التفاعلات الكثيرة والاتصالات الكثيفة، فإن الشروط الضرورية لحدوث إمكانيات التعاون وتعزيز المبادلات هي موجودة واحتمالاتها عالية. عموماً، هناك دائماً دوافع مبررة منطقياً ومصلياً وحتى معنوياً للدول تحفزها نحو اتخاذ مزيد من الخطوات نحو تعزيز التفاعلات وجها لوجه، الحوار المفتوح حول القضايا الخلافية المعقدة وتنسيق السياسات المتعددة الأبعاد؛ بشكل يكون لديها قاعدة تعاون جذابة أمام مواطنيها. يمكن لمثل هذه التطورات على الأقل، أن تسمح للدول بإنجاز المخرجات العليا، وتوفير السياق الإقليمي المتضمن العناصر الملموسة والمنافع الحقيقية من أجل تطوير الروابط الاجتماعية الجديدة، التي تخلق التلاحم الخفي بين الأطراف المعنية بعمليات التبادل الإقليمي.⁽²⁶⁾

ثانياً: مستوى النزعة التبادلية والتفاعلات الايجابية

يتحدد مضمون هذا المستوى بشكل رئيسي في انخراط الدول وشعوبها المتزايد عبر الزمن في سلسلة التفاعلات الاجتماعية عبر الإقليمية، بشكل يؤدي إلى تحول في خاصيات ومخط العلاقات الأمنية الإقليمية. يمكن تقسيم هذا المستوى إلى فئة بنائية القوة والمعرفة وفئة "عملية" للتفاعلات، المنظمات الدولية والمؤسسات، والتعلم الاجتماعي من خبرات العمل الإقليمي الجماعي. توفر العلاقة الديناميكية الإيجابية المتبادلة بين هذه المتغيرات الشروط التي يمكن أن تتشكل تحتها الهوية الجماعية والثقة المتبادلة والميل نحو المقاربات السلمية في تخطي الصعوبات والمشاكل التي تواجه الدول، التي سوف تملأ الوعاء البنائي للعمل الإقليمي.

ثالثاً: تنسيقية بنية الأعمال المشتركة

تتضمن هذه الأخيرة أشكال القوة البيروقراطية والتنظيمية للجماعة الأمنية والمعرفة المتراكمة حول العمل الجماعي الإقليمي وعبر الدولي، التي تعكس بدورها

مستوى تطور الجماعة الأمنية في تنسيق الأعمال المشتركة وإدارة أجندة القضايا المركبة. يعتقد في هذا "كارل دويتش" أن التقدم السياسي القوي الكبير والإداري والاقتصادي والتربوي للوحدات السياسية، هو الذي يشكل جوهر ومضمون القوة في الحالات الأكثر تطوراً في العملية التكاملية للجماعة الأمنية. إلى جانب ذلك، يفترض أن القوة تلعب دوراً أساسياً في تطور وصيانة الجماعات الأمنية، طالما أنها محرك رئيسي للسلوك السياسي، لكن ليست بالمعنى المثير للريبة وإنما التي تدفع الأطراف نحو بعضها البعض. يعني ذلك من الناحية العملية أن فهم القوة من الناحية التقليدية (القدرات العسكرية التي بإمكانها ردع الاعتداءات المتعددة الأشكال) يمكن أن يكون عاملاً مهماً في تطور الجماعة الأمنية، من خلال قدرة الدولة القلب الفعلية في دفع وفي بعض الأحيان إكراه الآخرين للمحافظة على الموقف الجماعي إزاء التهديدات المشتركة والمصالح الأمنية ذات العلاقة بعمل الجماعة الأمنية.⁽²⁷⁾

ليس هناك شكلاً موحداً للجماعة الأمنية الذي يحتوي العمل الجماعي للأطراف إزاء صناعة النجاحات الاقتصادية الجماعية أو احتواء تهديد المشتركة، وإنما المكون المهم هو تبلور "الشعور بالانتماء الجماعي We-feeling"، الذي تستطيع بواسطته الفواعل تخطي مصادر تغذية الصراعات والنزاعات الإقليمية وفي نفس الوقت تثبيت الثقة المتبادلة التي تعزز التعاون المؤسسي وتدفع المعاملات التجارية في كل الاتجاهات. سوف يتعزز الشعور بالانتماء الجماعي بواسطة وجود تلك القوى التي تملك قدرات عسكرية كبيرة بإمكانها أن تضمن حماية الأطراف الضعيفة، تحت غطاء أمني موحّد بحيث تلاشى الحاجة لسباق التسلح الإقليمي أو اللجوء إلى المساعدة الذاتية. بمعنى آخر، يمكن أن تكون القوة العسكرية جذابة من منظور أنصار الجماعة الأمنية من خلال خلق توقعات السلم عبر الإقليمي القائمة على فكرة أن الدول الضعيفة المرتبطة بالجماعة ستكون قادرة على التمتع بالأمن والمنافع المحتملة الأخرى المرتبطة بهذه الجماعة. لذلك، تلك الدول القوية التي تنتمي إلى منطقة قلب الجماعة الأمنية لا تخلق جوهر الأمن بمفردها، وعوضاً عن ذلك تخلق الصور الإيجابية للأمن بواسطة مشاركة الأطراف الأخرى، وتظهر جوانب الجذب في التقدم المادي داخل الدول القوية والناجحة التي سوف تمتد آثارها عندما تنخرط الأطراف في الأمن الإقليمي، وبذلك

تتطور الجماعات الأمنية. عامل القوة العسكرية غير مهم في التحليل الأمني لأنصار الجماعة الأمنية، لكنه يوظف بطريقة مغايرة لما هو مطروح لدى النظرية الواقعية الجديدة؛ إنه ليس لتحليل علاقات القوة وإنما العمل الجماعي إزاء التهديدات المتعددة الخاصيات.

رابعاً: البنية المعرفية ذات المعاني المشتركة

كذلك تشكل المعرفة جزءاً من البنية الإقليمية للجماعة، من خلال الاهتمام في المقام الأول بالبنى المعرفية المتضمنة المعاني المشتركة والفهم المتقارب حول القضايا والمصالح الإقليمية. بمعنى آخر، تعتبر المعرفة جزءاً من تلك الكوابع لفعل الدولة المحدد في السياسات والاستراتيجيات التي تتبناها في معالجة المشاكل والتحديات الأمنية وكذا تحقيق الأهداف العامة لمواطنيها؛ ومن ثم سوف تستمد السياسات خاصياتها من المضمون المعرفي للجماعة الأمنية. يهتم المنظرون في العلاقات الدولية بدور المعاني المشتركة التي تحملها الفواعل في توجيه الأنشطة والأفعال حول صياغة السياسات، بلورة الحلول وانتقاء الخيارات المناسبة في عملية صناعة القرار. على سبيل المثال، تبني الاتحاد الأوروبي مبادئ حقوق الإنسان، الليبرالية الاقتصادية، التعددية السياسية والحل السلمي للنزاعات الدولية، قد أثر بشكل واضح على مواقف دول الاتحاد إزاء قضايا العالم. كذلك الأمر بالنسبة للعلاقات عبر شمال الأطلسي بين أوروبا وأمريكا الشمالية هي الأخرى محكومة لفترة طويلة بواسطة معاني وقيم الديمقراطية، الحرية الاقتصادية، حقوق الإنسان، حرية التجارة، التي خلقت بدورها معنى الهوية الأطلسية المشتركة ضمن منظمة حلف الشمال الأطلسي.

خامساً: البنية العملية ذات الأنشطة المتعددة

تستلزم البنية العملية كل التفاعلات والأنشطة المتخطية للحدود والمثبتة للروابط ما بين الفواعل الحكومية وغير الحكومية، المتضمنة لمصفوفة من المصالح والمعاملات، التي تشد الأطراف نحو بعضها البعض وتنتج تقاليد جديدة للعمل وصناعة القرار، يتم فهمها عبر عملية التعلم الاجتماعي. تتضمن العملية أيضاً أشكال الاتصال من خلال تداول المعاملات المالية، التجارية والمبادلات الاقتصادية والرمزية والسياسية والتكنولوجية المساهمة في بلورة مفهوم الجماعة الأمنية. سوف يؤدي تكرار المعاملات بشكل متدفق عبر الحدود وفوق قومي إلى خلق مفهوم "ديناميكية الكثافة Dynamic

Density"، التي تؤثر على المخرجات السلوكية الإقليمية من خلال خاصية التدفق الكمي الكبير، سرعته وتنوع المعاملات التي تجري داخل المجتمع وما بين شعوب المنطقة.

من المنظور السوسيولوجي "لإميل دوركايم"، سوف تخلق ديناميكية الكثافة الحقائق الاجتماعية الموضوعية وتحويلها إلى نمط من التنظيم الاجتماعي، أطلق عليه مصطلح "التضامن العضوي"⁽²⁸⁾ بين أطراف التفاعل المتميز بحالة التعقيد والتخصص الوظيفي والتنظيم المرتب للمهام. من هذا المنظور، لا تعتمد الحقائق الاجتماعية على الموارد المادية وحدها، ولكن كذلك على التجربة الجماعية، الوعي الإنساني، الإدراكات وحقائق وآثار المعاملات على الحياة اليومية للأطراف المعنية. لذلك، سوف يعيد النمو الكمي والنوعي للمعاملات المتخطية للحدود صياغة التجربة الجماعية ويعدل الحقائق الاجتماعية وكذا يصوغ مضمون المصالح المشتركة.⁽²⁹⁾

تنشأ تدريجياً عن كثافة المعاملات وتدفع المبادلات عبر الحدود الحاجة إلى مزيد من الهيئات والمؤسسات لتنظيم العمل الجماعي، وبذلك سوف تساهم المنظمات الدولية والأنظمة بشكل مباشر وغير مباشر في ظهور ثم تطور الجماعات الأمنية، كنمط للعمل الجماعي في العلاقات الدولية. يمكن التمييز بين الأنظمة الاجتماعية والمنظمات الرمزية بواسطة تعريف الأنظمة الاجتماعية "كتطبيقات اجتماعية تتضمن الأدوار المعترف بها والمتزاوجة مع مجموعة من القواعد أو الاتفاقيات التي تحكم العلاقات بين الشاغلين لهذه الأدوار"، والمنظمات هي "كيانات مادية تملك مقدرات فيزيائية، مكاتب، طاقم موظفين، تجهيز، وميزانيات".⁽³⁰⁾ من منظور الجماعات الأمنية في تحليل العلاقات الإقليمية، أن المنظمات الإقليمية في حقيقة الأمر هي امتداد طبيعي للأنظمة الاجتماعية عبر المستويات المحلية، الوطنية والإقليمية، وبذلك لا تنبثق المنظمات الدولية من فراغ سوسيولوجي، بل تجد قاعدتها الرمزية والمعنوية داخل المجتمعات.

سادساً: مستوى الثقة المتبادلة والهوية المشتركة

يتضمن المستوى الثالث في تحليل العلاقات الأمنية الإقليمية انبثاق الثقة المتبادلة بين الأطراف وتبلور الهوية المشتركة التي سوف تقلص تأثير الهويات الوطنية في إذكاء النزاعات الأمنية والنزعة الانفرادية في العمل الإقليمي. على افتراض أن العلاقات الديناميكية والإيجابية بين المتغيرات التي تم التطرق إليها في النقاط السابقة، تمثل في

حقيقة الأمر مصادر مهمة لدعم وتغذية كل من الثقة المتبادلة والهوية الجماعية، اللتان بدورهما هما شرطان ضروريان تقريبا لتطور التوقعات الموثوقة في المعالجة السلمية للنزاعات الأمنية على كل المستويات. فالثقة والهوية هما متغيران مستقلان يتفاعلان بشكل متبادل ويعززان عمل بعضهما البعض، إذ أن تطور الثقة بين أطراف الجماعة الأمنية يمكن أن يقوي التطابق المتبادل في التوقعات والإدراكات وكذا صناعة القرار والتصرف الفعلي للسياسة؛ سواء نحو البيئة الوطنية أو الإقليمية، طالما أن كلاهما محل اهتمام من قبل كل الأطراف. يعني هذا بطريقة أخرى، أن تبلور وتطور الهوية الإقليمية المشتركة بحاجة ماسة إلى وجود مستوى من الثقة المتبادلة التي تجعل الأطراف أكثر قابلية للتخلي أو على الأقل التساهل مع هويتها الوطنية وخصوصياتها المجتمعية؛ والقبول بالقواسم السياسية، المعيارية والمصلحية المشتركة. لذلك، سوف يكون من المنطقي أن تمهد الثقة المتبادلة لانبثاق مفهوم الهوية المشتركة، لكن كلاهما يمثلان الموضوع الجوهرى في المستوى الثالث في تحليل قضايا الأمن. تتضمن الهوية المشتركة عناصر نفسية، سوسيولوجية، ثقافية، حضارية، إيديولوجية، تاريخية، وكل الخبرات الأليمة والسارة التي لازمت علاقات الأطراف مع بعضها البعض خلال فترات زمنية طويلة؛ تتفاعل مجتمعة لنتج معنى مشترك أكثر قدرة على تخطي تعقيدات الواقع الاقتصادي-الأمني لشعوب المنطقة، ويمكّنها من معالجة خلافاتها السياسية وأزماتها الأمنية بطرق سلمية أقل كلفة وأكثر أمانا. يمكن أن تأخذ الثقة المتبادلة والهوية المشتركة الشكل المؤسساتي الأكثر تنظيما، كما يمكن أن تكون مرنة وفضفاضة بحيث تستوعب مصفوفة من المواقف والسياسات الانعزالية، بهدف الوصول إلى تقريب بعضها من بعض.

من ناحية أخرى، تستلزم الهويات الجماعية المشتركة أن الناس يجب ألا يتماثلوا فقط مع مصائر الشعوب الأخرى كمجتمعات، ولكن كذلك يجب أن يتوفر شرط التماثل مع أنفسهم داخل المجتمع الواحد، ومع أولئك الناس الآخرين كجماعة في علاقة مع الجماعات الأخرى (علاقات سوسيولوجية وثقافية). من المحتمل أن تكون مثل هذه الهويات معززة بواسطة الرموز المعنوية والثقافة السياسية التي تعمل باتجاه تحديد أبعاد الجماعة وحدودها الجغرافية والمعنوية. يتطلب التمييز بين التلاحم المرن والتلاحم الصارم للجماعات الأمنية انتباها خاصا، بسبب دوره في فهم وتفسير الحدود العميقة للقضايا الأمنية الإقليمية؛ على اعتبار أن الجماعات الأمنية المتلاحمة بشكل صارم سوف تفرض علاقات تنظيمية وقانونية واضحة توضح العلاقة الاتصالية داخل

الجماعة (الاتحاد الأوروبي مثلاً)، أما الجماعات الأمنية المترابطة بشكل مرن عادة تتميز بوجود قيود قانونية وتنظيمية وتظهر على حساب ذلك النزعة الاستقلالية الواضحة في مواقف وسياسات الأطراف العامة (محاولة مجلس التعاون لدول الخليج العربي مثلاً).⁽³¹⁾

الخلاصة العامة

إن بداية الاستقرار الإقليمي أو الدولي ينطلق من المجتمعات المحلية، حيث تتحول الجماعات المكونة لهذه المجتمعات إلى السبل السلمية في بناء العلاقات وتحقيق الحاجات، بالاعتماد على الآليات الاقتصادية والسياسية بدلا من القوة في التعبير عن الحاجات والأهداف والإرادات السلوكية. هذا المستوى الأولي من السلم سوف يتطور إلى المستويات الدولية عندما تعمم التجربة في الدول وتنتشر الديمقراطية، وتصبح مثل هذه الديمقراطيات تفضل الطرق السلمية، فهي تتخذ مثل هذه الخيارات بحكم طبيعة تكوينها السوسيولوجي المحلي.

الفكرة الجوهرية في المناقشات النظرية حول الجدوى التحليلي لمفهوم الأمن القومي، وظهور ضرورة ملحة لتوسيعه ليشمل مفاهيم أخرى وفي بعض الأحيان من أجل تعويضه؛ محددة أساسا في أطروحة إعادة صياغة مرجعية الأمن، على اعتبار أن المشكلة الحادة القائمة في العالم العربي بصفة عامة وشمال إفريقيا على وجه الخصوص هي وجود حد فاصل وواضح بين مرجعية الدولة والمجتمع في الأمن، بسبب الوضعية الهشة لكثير من مؤسسات الدولة والتخلف الاقتصادي-الاجتماعي-السياسي الذي تعاني منه المجتمعات؛ ومن ثم أصبح بقاء الدولة في مهب الريح كدول فاشلة أو على حالة الفشل، الذي تنهار معه البنية الأمنية وكل أشكال الاستقرار المجتمعي بواسطة الانتهاكات المريعة لحقوق الإنسان والانتشار الواسع للنزاعات الأهلية والمذهبية. في خضم تعهد بناء الدولة كإطار مرجعي للأمن الوطني، يجب أن تدعم العملية بالاعتبارات الإنسانية، متطلبات الأمن المجتمعي والسلم الأهلي مثل حقوق الإنسان، دور المجتمع المدني، التعددية الحزبية، مبدأ التداول على السلطة، حكم القانون والشفافية؛ وبالنهاية الدولة المدنية وليس الشمولية كما كان من قبل. وبالتالي مرجعية الأمن في معظم حالات الوطن العربي، هي خليط ما بين مفهوم الدولة القومية والمجتمع المدني التعددي، الذي يضمن جذب جميع مكونات المجتمع نحو العملية السياسية والتفاعل السلمي بدل المجتمع الشمولي المغلق الأكثر ميلا نحو الأدوات العنيفة في الاتصال السياسي.

الهوامش

1. Keith Krause and Michael C. Williams, "Broadening the Agenda of Security Studies: Politics and Methods, » in Widening Security, ed. Barry Buzan and Lene Hansen (Los Angeles London New Delhi Singapore: SAGE Publications, 2007), pp. 135 - 56.
2. عمار بوحوش و محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص 107.
3. محمد مبارك محمد الصاوي، البحث العلمي: أسسه وطريقة كتابته، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1992)، ص 107.
4. جبارة عطية جبارة، علم الاجتماع الإعلام، (الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطبعة والنشر، 2001)، ص 202.
5. عباس محمود عوض، في علم النفس الاجتماعي، (بيروت: دار النهضة العربية، 1980)، ص ص 19-20.
6. Ole Waever, "The rise and fall of the inter-paradigm debate," in Perspectives on World Politics, ed. Richard Little and Michael Smith, 3rd ed. (London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 434- 55.
7. Karin K. De Angelis and David R. Segal, "Building and Maintaining a Post-911/ All-Volunteer Military Force,» in The Impact of 911/ on Politics and War: The Day that Changed Everything?, ed. Matthew J. Morgan (United States: PALGRAVE MACMILLAN, 2009), pp. 43- 58.
8. Barry R. Posen and Andrew L. Ross, "Competing Visions for U.S. Grand Strategy", in Widening Security, ed. Barry Buzan and Lene Hansen (Los Angeles London New Delhi Singapore: SAGE Publications, 2007), pp. 297- 339.
9. John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), pp. 51 - 54.
10. E. H. Carr, "The Nature of Politics", In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 562- 68.
11. Hedley Bull, "Arms Control and World Order", in The Cold War and Nuclear Deterrence, ed. Barry Buzan and Lene Hansen (Los Angeles London New Delhi Singapore: SAGE Publications, 2007), pp. 117- 28.
12. J. J. Ann Tickner, "Re-visioning Security", In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 177- 178.
13. Ken Booth, "Security and Emancipation", in The Transition to the Post-Cold War Security Agenda, ed. Barry Buzan and Lene Hansen (Los Angeles London New Delhi Singapore: SAGE Publications, 2007), pp. 198- 2013.

14. Ken Booth, "Security and Emancipation", in The Transition to the Post-Cold War Security Agenda, ed. Barry Buzan and Lene Hansen (Los Angeles London New Delhi Singapore: SAGE Publications, 2007), pp. 198 - 2013.
15. Johan Galtung, "Transarmament: From Offensive to Defensive Defense", in The Cold War and Nuclear Deterrence, ed. Barry Buzan and Lene Hansen (Los Angeles London New Delhi Singapore: SAGE Publications, 2007), pp. 413 -27.
16. توم بوتومور، مدرسة فرانكفورت، تر. سعد هجرس (ليبيا، طرابلس: دار أوروبا، 1998)، ص 55 - 125.
17. Morgan Brigg, The New Politics of Conflict Resolution Responding to Difference (New York: Palgrave Macmillan, 2008), pp. 137- 41.
18. Thomas Risse-Kappe, "Collective Identity in a Democratic Community: The Case of NATO", in Widening Security, ed. Barry Buzan and Lene Hansen (Los Angeles London New Delhi Singapore: SAGE Publications, 2007), pp. 166 - 78.
19. Andrew Hurrell, "An Emerging Security Community in South America", in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 229 - 30.
20. Keith Krause and Michael C. William, "Broadening the Agenda of Security Studies: Politics and Methods", in Widening Security, ed. Barry Buzan and Lene Hansen (Los Angeles London New Delhi Singapore: SAGE Publications, 2007), pp. 135-56.
21. Emanuel Adler and Michael Barnett, Op. Cit, p. 30.
22. Colin S. Gray, "Strategic Stability Reconsidered", in The Cold War and Nuclear Deterrence, ed. Barry Buzan and Lene Hansen (Los Angeles London New Delhi Singapore: SAGE Publications, 2007), pp. 223- 45.
23. Emanuel Adler and Michael Barnett, Op. Cit, pp. 33- 37.
24. John J. Weltman, "Managing Nuclear Multipolarity", in The Cold War and Nuclear Deterrence, ed. Barry Buzan and Lene Hansen (Los Angeles London New Delhi Singapore: SAGE Publications, 2007), pp. 246- 76.
25. Neville Brown, Global Instability and strategic Crisis (London and New York: Routledge, 2004), pp. 01- 02.
26. Emanuel Adler and Michael Barnett, Op. Cit, pp. 37- 39.
27. Amitav Acharya, "Collective Identity and Conflict Management in Southeast Asia", in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 198- 202.
28. فهمي سليم الغزوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع (عمان: دار الشروق، 1992)، ص 33 - 36.
29. Bill McSweeney, Security, Identity and Interests: A Sociology of International Relations (Cambridge, United Kingdom: Bill McSweeney 2004), pp. 96- 110.
30. Emanuel Adler and Michael Barnett, Op. Cit, pp. 39- 45.
31. Emanuel Adler and Michael Barnett, Op. Cit, pp. 45- 48.